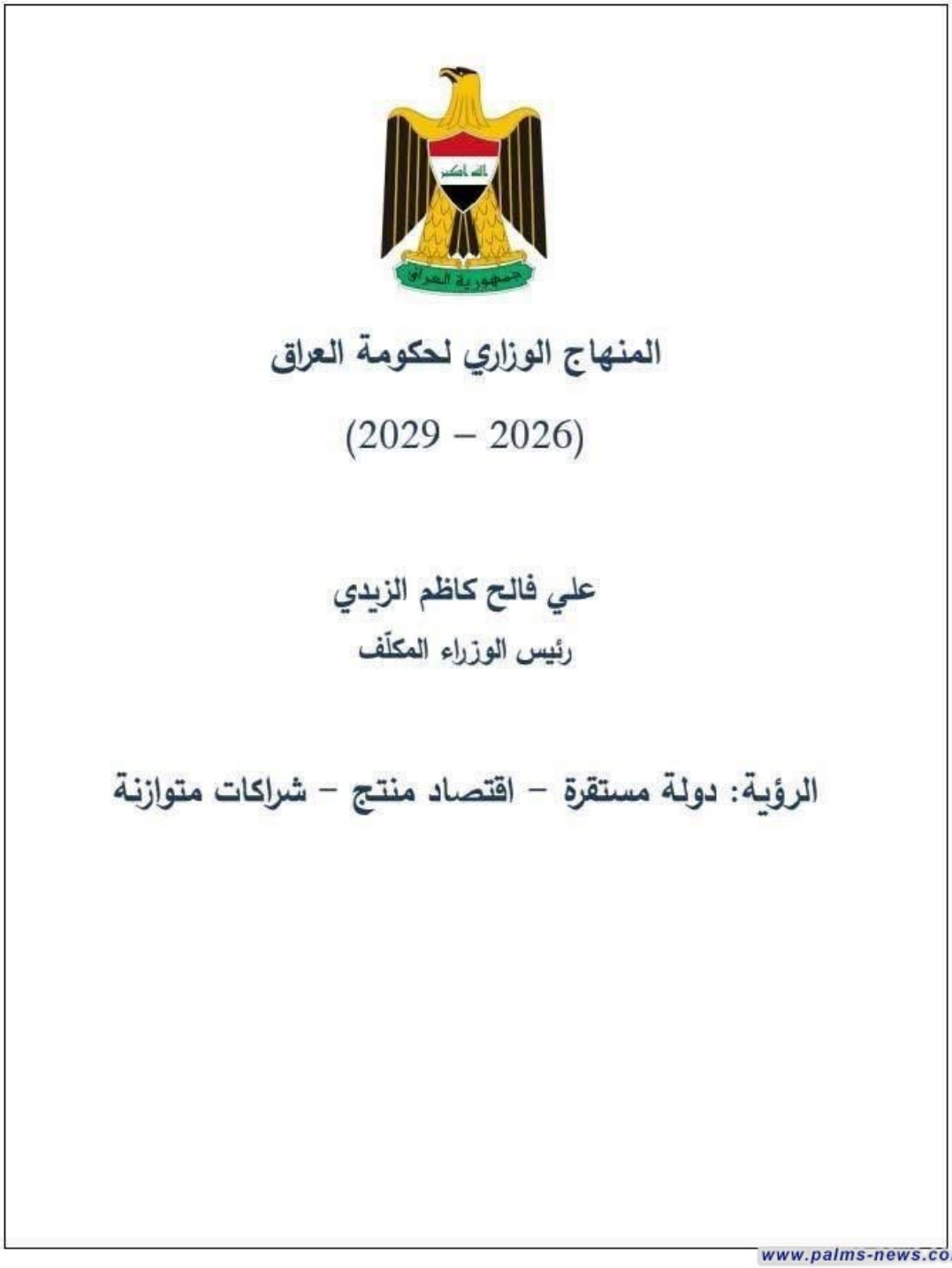

المنهاج الحكومي لرئيس الوزراء المكلف علي الزيدي .

نخيل نيوز

4- تفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية بما يضمن المصالح المشتركة.

5- تعزيز مكانة الجواز العراقي بما ينسجم مع مكانة المواطن العراقي الاعتبارية.

6- تعزيز مكانة العراق في المحافل الدولية والإقليمية.

7- حصر التواصل الدولي عبر القنوات الرسمية الدبلوماسية.

المحور الثالث: الإصلاح الاقتصادي والمالي

1- بناء اقتصاد وطني متنوع وقادر على التكيف مع المتغيرات ويقلل من آثار التعرض للصدمات الخارجية.

2- اعتماد برامج الانضباط المالي وإعادة هيكلة الانفاق العام، وتعزيز الإيرادات غير النفطية ورقمنة الجباية بالتعاون والمشورة مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة.

3- تسريع عملية إصلاح القطاع المصرفي الحكومي بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة، استجابةً للمعايير المصرفية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأقصى درجات الامتثال المالي، بما ينسجم مع الخطط التي يتبناها البنك المركزي العراقي لإصلاح القطاع المصرفي الخاص على وفق رؤية وطنية شاملة.

4- تمكين القطاع الخاص وبيئة الأعمال بوصفهما محركاً أساسياً للنمو والتشغيل، واعتماد مبدأ التنافسية ومنع الاحتكار.

5- إصلاح الشركات العامة عبر الدخول في شراكات مع مستثمرين استراتيجيين من داخل العراق وخارجه.

6- تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاعات كافة، وتفعيل الإجراءات التنظيمية للنافذة الواحدة في الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات.

7- توفير الحماية الأمنية اللازمة للشركات الأجنبية المستثمرة في العراق، ولا سيما الشركات النفطية الكبرى.

8- تأسيس "المجلس الأعلى للاستقرار المالي والنقدي في العراق"، يتولى مهام التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

9- تأسيس "المجلس الأعلى للاستثمار"، يتولى إعادة بناء فلسفة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنشيط الاستثمار المحلي.

10- تأسيس "صندوق الأجيال" لحماية حقوق الأجيال في الثروات النفطية والطبيعية.

11- إشراك وتعزيز دور قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني.

12- التوسع في استثمار المعادن والثروات الطبيعية غير النفطية بشكل أمثل.

www.palms-news.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

الديباجة:

إستناداً إلى دستور جمهورية العراق 2005 المادتين (76/ رابعاً) و(110)، أتشرف بتقديم المنهاج الوزاري إلى مجلس النواب الموقّر الذي يمثل كل أطياف ومكونات الشعب العراقي العزيز، بوصفه ميثاقاً وطنياً يرتكز على الدستور ويستجيب للتحديات الراهنة في مجالاتها الأمنية والمالية والاقتصادية والتكنولوجية والمجتمعية وابعادها المحلية والإقليمية والدولية، ويتجه صوب تثبيت استقرار الدولة وسيادتها من خلال إطلاق حزمة مسارات واقعية لإدارة المخاطر وتحقيق الإصلاحات المنشودة في هذا المنهاج.

يهدف هذا المنهاج الوزاري الى ترجمة مسار عمل حكومة وطنية قائدة، وقادرة على رسم سياسات فاعلة تعزز تضامن مؤسسات الدولة، وتوحّد مسارات الأداء التنفيذي النوعي على أسس الإدارة الرشيدة، ومتابعة جادّة وحازمة للتطبيق، واستجابة متكيفّة ومرنة لمعالجة التحديات بأسبقيات موضوعية تضمن الاستمرارية والمراجعة والتحسين المستدام، آخذاً في الاعتبار الاحداث والتطورات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة وانعكاساتها المحتملة على العراق، أمنياً وسياسياً واقتصادياً.

وفي هذا السياق تلتزم الحكومة بالعمل ضمن إطار دستوري واضح، وبشراكة فاعلة مع مجلس النواب الموقر والسلطات الأخرى والقوى المجتمعية والقطاع الخاص، على وفق منهج يقوم على الشفافية والمساءلة وربط التمويل بالإنجاز والقرار بالنتيجة.

سنتبنى مساراً نوعياً في تنفيذ منهاجنا، ويعتمد على المحاور الآتية:

www.palms-news.com

المحور الأول: تعزيز سيادة الدولة والأمن الوطني

1- حصر السلاح بيد الدولة وأنفاذ سلطة القانون.
2- تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية والاستخباراتية والعسكرية وبسط سيطرة الدولة وتنويع مصادر التسليح.
3- تطوير إمكانات منتسبي الحشد الشعبي بما يعزز قدراته القتالية وتحديد مسؤولياته ومهامه ودوره في المنظومة العسكرية والامنية على وفقاً للقانون.
4- توحيد القرار الأمني وربط جميع الموارد والقدرات بمنظومة الدولة الرسمية.
5- مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتجفيف منابع تمويلهما.
6- تعزيز أمن الحدود وتطوير منظومات المراقبة على وفق التقنيات الحديثة.
7- ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الجنائية ودعم حرية الرأي والإعلام الحر.

المحور الثاني: السياسة الخارجية

1- إبعاد العراق عن محاور الصراع الإقليمي والدولي كخطوة أساسية لحماية استقراره الداخلي، وتوفير بيئة آمنة للنمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات وتعزيز التنمية المستدامة، واعتماد سياسة خارجية نشطة تقوم على إدارة العلاقات بشكل متوازن.
2- تعزيز العلاقات مع الدول المؤثرة دولياً، والسعي لبناء علاقة متميزة مع الدول العربية، ولا سيما دول الخليج العربي ودول الجوار الاقليمي، على أساس المصالح المشتركة، وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية والاستراتيجية التي وقِّعتْ مع الدول الشقيقة والصديقة؛ بما يعزز العلاقات الثنائية مع تلك الدول ويصب في مصلحة العراق، من خلال تفعيل اللجان المشتركة ودعم مشاريع الربط الإقليمي في مجالات الطاقة والتجارة والنقل، ومنها طريق التنمية والعمل على إيجاد حلول سريعة لإنجاز هذا المشروع الحيوي.
3- اعتماد مبدأ عدم السماح أن يكون العراق ممراً او منطلقاً للإعتداء على الدول الأخرى، وعدم السماح للدول الأخرى بالاعتداء والتدخل في الشؤون الداخلية، على وفق ما نص عليه الدستور.

www.palms-news.com

المحتويات

الديباجة: 3
المحور الأول: تعزيز سيادة الدولة والأمن الوطني 4
المحور الثاني: السياسة الخارجية 4
المحور الثالث: الإصلاح الاقتصادي والمالي 5
المحور الرابع: الطاقة 6
المحور الخامس: الصناعة 7
المحور السادس: الزراعة والمياه 8
المحور السابع: الحوكمة والإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد 8
المحور الثامن: التربية والتعليم 9
المحور التاسع: الخدمات الصحية والطبية 10
المحور العاشر: شبكات الحماية الاجتماعية ومحاربة الفقر 10
المحور الحادي عشر: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 10
المحور الثاني عشر: حقوق الإنسان والمرأة والطفل 11
المحور الثالث عشر: الشباب والرياضة 12
المحور الرابع عشر: الثقافة والسياحة والآثار 12
مُرتكزات تنفيذ المنهاج 13

www.palms-news.com

نخيل نيوز

المحور الرابع: الطاقة

أولاً: الكهرباء

1- إصلاح شامل لملف الكهرباء على مستوى قطاعات الإنتاج والنقل والتوزيع، ومراجعة آليات عمل كل قطاع والدعم المقدم لهذه الخدمة بدلالة النفقات والإيرادات؛ وبما يسهم في تحقيق كلفة قياسية لمعدل وحدة الطاقة الكهربائية.

2- مراجعة مشاريع الأستثمار في قطاع الإنتاج؛ بما يحقق الاستفادة القصوى منها لتعزيز المنظومة الكهربائية وتأمين الزيادة على الطلب في الكهرباء، مع توفير نوع وكميات الوقود التقليدية اللازمة لهذه المشاريع والتركيز على توليد الطاقة الهجين باستخدام الطاقات المتجددة الحقلية لتقليل الإنبعاثات وخفض كلف الإنتاج.

3- التنويع والإستقلالية في تأمين إمدادات الطاقة بشكل مستمر ومستدام والتركيز على تطوير إنتاج الغاز الطبيعي المحلي، على وفق جدول زمني محدد مع وزارة النفط مع تعزيز الربط الكهربائي وتوصيل شبكة أنابيب الغاز مع دول الجوار .

4- مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع توزيع الطاقة الكهربائية والتحول إلى الشبكة الذكية لترشيد الإستهلاك وخفض الضائعات الفنية وغير الفنية، وتعظيم إيرادات جباية الطاقة المستهلكة مع مراجعة تعرفة بيع وحدة الطاقة الكهربائية ومراعاة الفئات الهشة وذوي الدخل المحدود.

www.palms-news.com

نخيل نيوز

2- بناء برنامج وطني شامل للإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد الإداري والمالي، على وفق آليات قانونية ورقابية حازمة وواضحة تضمن محاسبة جميع المتورطين واسترداد الحقوق العامة باعتماد مبدأ التحريات المالية الموازية.

3- اعتماد الحوكمة المؤسسية في إدارة الوزارات والهيئات العامة، من خلال تحديد المسؤوليات، وإقرار أدلة إجراءات، ومسارات قرار واضحة وأنظمة متابعة وتقييم دورية بما يعزز ثقة المواطن بالدولة ويضمن عدالة الوصول إلى الخدمة والفرصة.

4- تعزيز منظومة النزاهة والشفافية، من خلال تطوير قدرات وآليات عمل الأجهزة الرقابية؛ بما يسهم في الحد من الفساد المالي ويضمن حماية المال العام.

5- رفع كفاءة الأداء الحكومي وتقليص البيروقراطية باعتماد برامج التحول الرقمي الشامل، وتفعيل معايير الأداء والتقويم المؤسسي والجودة والحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال.

6- بناء منظومة وطنية رقمية لإدارة البيانات والمعلومات واعتمادها ضمن آلية اتخاذ القرار.

7- تمكين اللامركزية الإدارية والمالية على وفق إطار منضبط يرفع كفاءة أداء المحافظات في تقديم الخدمات.

المحور الثامن: التربية والتعليم

1- رفع مستوى التربية والتعليم الحكومي والأهلي؛ بما يتلائم مع التحولات ومتطلبات سوق العمل.

2- الاستمرار ببرنامج بناء المدارس من صندوق الاتفاق الإطاري بين العراق والصين.

3- دمج المهارات ضمن إطار التأهيل المهني، وإنشاء المشاريع الريادية والحاضنات والمدن العلمية.

4- إطلاق مشروع وطني لتطوير إمكانات الهيئات التدريسية.

5- تقليص فجوة الحاجة إلى المدارس، ولا سيما في المناطق النائية واعتماد آليات مرنة وسريعة التطبيق مثل بيئات التعليم الرقمي.

6- إطلاق مشاريع مكثفة لدعم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، لتغطي جميع المراحل الدراسية بما يضمن الشمول العادل بالتربية والتعليم.

7- التوسع الأفقي والعمودي للتخصصات الحديثة في الجامعات الحكومية والأهلية.

8- دعم البعثات الدراسية للتخصصات الضرورية ودعم البحث العلمي ومراكزه وتعزيز دور مراكز الدراسات المستقلة.

9- إطلاق برنامج وطني لمحو الأمية.

www.palms-news.com

3- دعم الصناعات الاستراتيجية (غذائية - دوائية - إنشائية)، وإعادة تشغيل المصانع الحكومية المتلكئة.

4- ترشيق الإجراءات الإدارية ومنح التراخيص التي تؤثر في عمل المشاريع الصناعية المحلية.

5- منح مزايا تفضيلية للصناعات الموجّهة نحو التصدير، وذات التشغيل الكثيف للأيدي العاملة المحلية، والمشاريع الصديقة للبيئة.

6- تفعيل دور صندوق دعم التصدير وسياسة حماية المنتج المحلي.

7- محاربة الإغراق السلعي ودعم تنافسية الصناعة المحلية بما يُسهم في تطويرها.

8- اعتماد منهج الشراكة الصناعية بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، وتطوير المدن الصناعية.

المحور السادس: الزراعة والمياه

1- استعادة مقومات الإنتاج الزراعي بوصفه قطاعاً اقتصادياً حيوياً ومساهماً في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال اعتماد الآليات والوسائل الحديثة للزراعة والارواء المائي، على وفق خطة تأخذ بنظر الاعتبار تحقيق أقصى درجات الأمن الغذائي.

2- ربط وتسخير علاقات العراق الاقتصادية والسياسية مع دول المنبع؛ بما يحقق اقصى منفعة للعراق وتوجيهها لتنمية القطاع الزراعي وتحقيق الامن المائي.

3- الاهتمام بالإنتاج الحيواني وتوفير سبل نجاحه بما يعزز الأمن الغذائي بمفهومه الأوسع، ويقلل الاستيراد ويؤدي إلى تشغيل الأيدي العاملة العراقية.

4- تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي.

5- ترشيد استخدام المياه في المجالات كافة باستخدام وسائل حديثة والحؤول من دون هدرها في استخدامات تبدد هذه الثروة المهمة.

6- توجيه مؤسسات الأبحاث الزراعية والجامعات والكليات المتخصصة باتجاه تطوير تقنيات زراعية؛ من شانها رفع كفاءة الإنتاج وربط سلاسل الإمداد المتعلقة بالصناعات الزراعية.

المحور السابع: الحوكمة والإصلاح المؤسسي ومكافحة الفساد

1- تعزيز هيبة الدولة واستقلالية مؤسساتها وترسيخ مبدأ سيادة القانون والمساواة أمامه.

www.palms-news.com

ثانياً: النفط والغاز

1- بناء شراكات استرتيجية مع شركات النفط العالمية على وفق نموذج يضمن تحقيق المصالح الوطنية.
2- إنجاز مشاريع الغاز المصاحب وزيادة إنتاجه ورفع نسبة إيقاف حرقه للمساهمة في سد الحاجة المحلية وتقليل استيراده.
3- تعزيز البنى التحتية لزيادة وتنويع منافذ التصدير من خلال بناء وربط شبكات النقل بالأنابيب، وتوسعة موانئ التصدير وتطويرها وزيادة سعاتها الخزنية.
4- العمل على تشريع قانون النفط والغاز.
5- إعمال "قانون الإستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم 64 لسنة 2007" لزيادة الطاقة التكريرية في المصافي النفطية ورفع حجم الصادرات للمشتقات النفطية.
6- تعظيم الإيرادات من خلال سلسلة ذات قيمة متكاملة عبر تحديث المصافي، وتطوير الصناعات البتروكيماوية.
7- رفع نسبة الإكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية والغاز الطبيعي، وتقليل الاستيراد وتحويل تكلفته إلى إيرادات تدعم التصدير.
8- إنجاز المحطات الثابتة لاستيراد، وتصدير الغاز في ميناء الفاو الكبير.
9- تطوير الصناعات التحويلية وربط النفط والغاز بسلاسل القيمة الصناعية.

المحور الخامس: الصناعة

1- إصلاح تشريعي وتنظيمي يسهم في استعادة الدور الاقتصادي للقطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.
2- التركيز على التنوع الصناعي، وتأمين البنى التحتية للمشاريع الصناعية، وتقليل الاعتماد على النفط وخلق فرص عمل جديدة تنسجم مع الإزدهار الاقتصادي.

www.palms-news.com

3- اعتماد الهوية الرقمية وإطلاق الإطار الوطني لحوكمة البيانات في العراق، بما يضمن تكامل تبادل البيانات وأتمتة الإجراءات والخدمات رقمياً باستخدام التوقيع الإلكتروني ضمن مشروع التحول الرقمي الشامل.

4- توسيع استخدام الحوسبة السحابية الحكومية واعتماد معايير وطنية موحدة للأنظمة والتطبيقات الحكومية والخاصة.

5- تمكين المراكز الوطنية للتحول الرقمي والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي" وتعزيز قدراتها المؤسسية والفنية.

6- إطلاق مشروع الرخصة الوطنية للهاتف النقال بالشراكة مع القطاع الخاص العراقي.

7- استثمار الموقع الجيوسياسي الفريد للعراق؛ ليكون محطة ربط دولية لحركة البيانات العالمية ومركزاً إقليماً لتبادل البيانات.

8- تعزيز الدور التنظيمي والرقابي لهيئة الإعلام والاتصالات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضبط محتويات منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز الاستقرار المجتمعي.

المحور الثاني عشر: حقوق الإنسان والمرأة والطفل

1- تعزيز منظومة حقوق الإنسان في العراق على مبدأ احترام الكرامة الإنسانية وضمان المساواة وعدم التمييز وتمكين المرأة، بوصفها شريك فاعل وأساسي في التنمية وصنع القرار ، بما يتوافق مع الدستور العراقي والمواثيق الدولية والقيم الاجتماعية.

2- الحد من كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة والطفل، عبر سيادة القانون والمساءلة في قضايا الانتهاكات وتشريع قوانين مناهضة للعنف الأسري ونشر ثقافة حقوق الانسان في مؤسسات الدولة والمجتمع.

3- إعداد برامج تدريب قيادية للنساء في العمل الحكومي والسياسي.

4- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية في حقوق الانسان وحماية المرأة والطفل، واستحداث هيئة مستقلة لشؤون منظمات المجتمع المدني تتولى وضع خطة طويلة الأمد لدعم نشاطاتهم وتمكينهم وتقييم دورهم الاجتماعي.

www.palms-news.com

المحور الثالث عشر: الشباب والرياضة

1- النهوض بالواقع الرياضي وإعلاء صورة العراق في المحافل الرياضية الدولية كافة، وتوفير الدعم المطلوب للمنتخبات الوطنية كافة من خلال اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية والاتحادات الرياضية.
2- المساعدة في تصميم نماذج تمويلية للأندية الرياضية بشكل يساعدها في تغطية أنشطتها وديمومتها من مواردها الذاتية.
3- دعم المبادرات الشبابية وإنشاء مراكز مهارات مهنية تمكن الشباب من اكتساب المهارات اللازمة لتلبية متطلبات سوق العمل.
4- التمكين المؤسسي وتعزيز دور الشباب في صنع القرار عبر منصات رقمية ومجالس شبابية.
5- تفعيل دور منتديات الشباب من خلال القيام بأنشطة وفعاليات لرفع وتطوير إمكانياتهم في المجالات كافة، والتركيز على ما يعزز الهوية الوطنية وروح الانتماء.

المحور الرابع عشر: الثقافة والسياحة والآثار

1- تعزيز المكانة الحضارية والثقافية للعراق بوصفه دولة ذات عمق حضاري في التاريخ الإنساني.
2- إعادة احياء الموروث والرموز الحضارية العراقية في الفعاليات المحلية والدولية كافة، بما يعيد الحضور الفاعل لهذا الموروث بين الأمم، والعمل على استعادة الآثار.
3- تطوير المتاحف العراقية، وبناء متاحف جديدة تقليدية وافتراضية؛ لاستيعاب الآثار العراقية وعرضها أمام الزائرين.
4- الاهتمام بالسياحة العراقية وتطويرها وجعلها مورداً للموازنة فضلاً عن دورها في إبراز الهوية الوطنية بوصفها المحطة الأولى للتعرف على الإرث الحضاري للعراق.
5- تطوير المشاريع الثقافية وإبراز الهوية الوطنية وتبني مشروع (الأمن الثقافي)، من خلال دور الثقافة في المجتمع العراقي بوصفها تمثل العمق الحضاري للعراق.
6- إيلاء الاهتمام بالمناطق التراثية والمراكز الحضارية والتراثية.
7- التعاون مع النقابات والاتحادات والجمعيات المعنية بالشأن الثقافي والتراثي وتمكينها من مواصلة نشاطاتها الثقافية والإبداعية التي تعزز روح الثقافة العراقية.

www.palms-news.com

مُرتكزات تنفيذ المنهاج

1- ينبثق المنهاج الوزاري من رؤية شمولية عامة للحكومة، ويُعد التزاماً وطنياً وتعهداً أمام مجلس النواب الموقر؛ لبذل قصارى الجهود لتنفيذه بروح الانضباط والمسؤولية وبتظافر جهود القوى السياسية ووحدة قرارها.

2- بناءً على ما ورد في المادة (1/38) من النظام الداخلي لمجلس الوزراء رقم (2) لسنة 2019 ومن أجل تنظيم وتسهيل تنفيذ المنهاج الوزاري ومتابعته، ستعمل الحكومة (بعد نيل الثقة) على صياغة برنامج حكومي تفصيلي يستند إلى هذا المنهاج، ويغطي كافة الوزارات والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة واقليم كوردستان والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، على وفق مصفوفة وطنية جامعة شاملة ومتكاملة تضم (الأولويات، الأهداف، البرامج والمبادرات، الإجراءات، مؤشرات القياس، التوقيتات الزمنية، التكاليف، مصادر التمويل، المسؤوليات، جهات الدعم والإسناد).

3- للحكومة الإتحادية الصلاحية الكاملة في تعديل أولويات المنهاج والبرنامج بحسب مقتضيات المصلحة العُليا للدولة، والضرورات القصوى (الأمنية، المالية، الظروف القاهرة).

4- تلتزم جميع الوزارات والهيئات واقليم كوردستان والمحافظات غير المنتظمة بإقليم بإنجاز الأهداف والمهام والمسؤوليات التي تقع على عاتقها، بحسب التشريعات النافذة والأولويات والمحددات الوطنية.

5- ان تنفيذ المنهاج بكامل محاوره مرهون ومرتبط بالتخصيصات المالية اللازمة لتنفيذه في اطار الموازنة العامة للدولة.

ومن الله التوفيق.

www.palms-news.com

المحور التاسع: الخدمات الصحية والطبية

1- تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية الأساسية، واتاحتها للمواطنين كافة وضمان التوزيع العادل ووصولها إلى المناطق النائية والقرى والأرياف.
2- توسيع نظام التأمين الصحي لتحسين الخدمات الطبية والعلاجية وتوفير الأدوية.
3- متابعة تجربة إدارة تشغيل المستشفيات وتقييمها بالاستعانة بالخبرات العالمية.
4- استكمال مشاريع المستشفيات والمراكز الصحية المتلكئة.
5- تفعيل برامج الرقابة والإشراف الطبي والصحي على المؤسسات العامة والخاصة.
6- تحديث وترميم المستشفيات الحكومية من ناحية الأداء، وتقديم خدمات طبية حقيقية وتطوير التقنيات الصحية وتوفير الادوية لتحسين الجودة الحياتية.
7- تحديث الصناعات الدوائية المحلية، والتخصصات الطبية النادرة وبرامج البحث والتطوير.

المحور العاشر: شبكات الحماية الاجتماعية ومحاربة الفقر

1- تحديث التشريعات المنظمة لسوق العمل بما يضمن المرونة والحماية في آن واحد وبما يسهم في خفض معدلات البطالة.
2- رفع مستوى كفاءة وفاعلية شبكة الحماية الاجتماعية وآليات عملها بشكل يحقق المنفعة المثلى للمستحقين، وتحديث منهجيات الدعم الموجه للطبقات الفقيرة وشبكات الحماية الاجتماعية عبر برامج دعم الغذاء والتأمين الصحي وبرامج التشغيل والتدريب.
3- التحول التدريجي من الإعانات إلى التمكين عبر دعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتمويل الأصغر للطبقات الفقيرة والهشة.
4- توظيف تقرير التنمية البشرية الوطني ونتائج التعداد السكاني، لرفع مؤشرات مستوى الدخل والتعليم والصحة للفرد.

المحور الحادي عشر: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

1- تطوير البنى التحتية للاتصالات وإنشاء مراكز بيانات حكومية مترابطة، تضمن استضافة آمنة وفعالة للأنظمة الوطنية وقواعد البيانات والتطبيقات الحكومية.
2- إطلاق استراتيجية وطنية للتحول الرقمي الشامل بالتعاون مع المؤسسات الدولية المتخصصة.

www.palms-news.com